

## في إفطار أقامته «الهيئة المنظمة» للصحافة الاقتصادية اليومية شهادة: ملف خصخصة الخلوي جاهز بانتظار الحكومة الجديدة وإطلاق مزايده عالمية لخدمات «الحزمة العريضة» خلال ٣ أشهر



(أحمد عزاقير)

● شهادة وعجم يقدمان شرحاً للصحافيين

● الهاتفا الخلوي: ستبيع الرخصتين الموجودتين، وتصدر ترخيصاً ثالثاً لشركة «ليبان تيليكوم»، بما يشكل نقطة انطلاق للتنافس في السوق.

● الإنترنت: أي جهة تستطيع الحصول على رخصة وتقديم خدمة الإنترنت. المنافسة موجودة اليوم، وسوف تصبح مستدامة ومكثرة بفعل التدابير التي ستتخذها الهيئة.

● خدمات البيانات (Services>Data) ستتمتع الهيئة برخصتين وطنيتين للحزمة العريضة (Broadband) تنافس شركة «ليبان تيليكوم»، ما يعزز المنافسة على المستوى الوطني الداخلي.

● مشغلو شبكة الخلوي الافتراضية (MVNOs) سيكون بإمكانهم شراء خدمات بالجملة وإعادة بيعها بالتجزئة للمستهلكين.

● ثانياً: على مستوى «معايير الاتصال الدولية» (International gateways)، قال شهادة إن الهيئة سوف تطبق مزايده «الحزمة العريضة»، بما يشمل تراخيص «معايير الاتصال الدولية»، علماً أنه في الوقت الراهن، تحتكر وزارة الاتصالات معشلة بمهية «أوجيرو» (Ogero) خدمات شبكة الاتصالات الثابتة، معايير الاتصالات الدولية والخطوط التآجيرية. وعليه، فإن «أوجيرو» هي اليوم الجهة الوحيدة التي تستطيع تمرير التخابر من لبنان واليه لشبتي أنواع الاتصالات. وهذا الواقع أحدث مشاكل، لا سيما بالنسبة لمشروع خط الإنترنت الرقمي السريع (ADSL)، الذي يعتبر جزءاً من خدمات «الحزمة العريضة» (Broadband).

وأضاف شهادة: «لا يوجد استثمار من جانب الدولة في الوقت الراهن في «معايير الاتصال الدولية»، بسبب قلة الموارد المالية العامة والأعباء التي تتلقاها. والفكرة تكمن في أن تدخل الهيئة القطاع الخاص إلى السوق كي يستثمر ويؤسس عدة معايير دولية من هذا النوع بدلاً من البوابة الوحيدة الموجودة اليوم عبر «أوجيرو».

وبالنسبة للخلوي، لا يزال يعتمد على معبر (gateway) أوجيرو حتى الآن. والفكرة هنا، بحسب شهادة هي أن تتضمن الرخص الجديدة في مزاد الخلوي القادم، والذي تم تأجيله بسبب ظروف البلد الاستثنائية، منح المرخص لهم حق فتح «معايير اتصال دولية» خاصة بهم. رابعاً: أما في ما يتعلق بشركات خدمة البيانات، فأوضح شهادة أن القطاع لا يزال محدوداً، جراء نقص في البنية التحتية، فالخدمات المتوفرة في لبنان أسعارها باهظة لا تتناسب مع نوعيتها. كما أن النقص في القدرات والخدمات المحدودة يحد من تطور القطاعات الأخرى في الاقتصاد، لا سيما عند وجوب التوافرة في معابر الاتصالات الدولية (e-gateways) للتعامل مع عالم المال والأعمال ومراكز الاتصالات عبر الإنترنت.

وقال «سوف يستطيع المستثمرون الدخول إلى مروحة واسعة من الخدمات: حيث سيتمكنون من وصل المناطق اللبنانية عبر الألياف البصرية: إنشاء مقر رئيسي يربط كل المناطق، وإقامة مراكز فرعية منطقية. وهذا يمنحهم فرصة إعادة بيع خدمات التحويل (Conversion services)، بما يشمل تقديم عدة خدمات للمستهلكين في خط واحد وشارك واحد (إنترنت، هاتف، وتلفزيون...). وهذه هي أهمية الألياف البصرية، التي يهتم الهيئة وصولها إلى كل بيت وتقديم أفضل الخدمات للمستهلكين».

لاستثمارات القطاع الخاص والمنافسة. وبناءً على ذلك، أنشئت الهيئة المنظمة للاتصالات.

وأوضح أن الهيئة تركز حالياً على ٣ أسس إصلاحية، هي: إصدار تراخيص جديدة للحزمة العريضة (Broadband)، لتشجيع استثمارات جديدة كبرى في مجال شبكات الألياف البصرية للنقل السريع، ونشر خدماتها في كافة المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى استخدام فعال لحيز الترددات اللاسلكية الوطنية. بما في ذلك فحص وإصلاح نظام الترخيص القائم حالياً والتراخيص القديمة الممنوحة لشركات خدمات الإنترنت والبيانات الموجودة.

كما أن من مهام الهيئة العمل على خصخصة وترخيص شبكتي الخلوي المملوكتين للدولة، والترخيص لشبكة ثالثة وإذا اقتضى الأمر شبكة رابعة، لتشجيع المنافسة، إضافة إلى خصخصة وترخيص تشغيل الخطوط الثابتة المملوكة للدولة، كونها تقدم خدمات ذات قوة تسويقية هامة (SMP) بالنسبة لبعض التجهيزات المهمة، مثل الخطوط التآجيرية والقنوات والحلقات المحلية.

وقال شهادة إن الهيئة تشجع الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات، بالنظر إلى وضعها الراهن. وينعكس ذلك في سياسة الترخيص ومشاركة البنية التحتية. وهي تحرص على التأكد أن تستوفي جميع معاملات منح الترخيص شروط العدالة والشفافية والمنافسة، في حين سيجب شجيع نظام الترخيص الدخول إلى السوق عبر قواعد شفافة من دون أي تمييز.

لكن الهيئة، أضاف شهادة، تقر بوجود قيود كحجم السوق المحلية في الوقت الراهن، وكون التوسيع الحالي لشبكة الاتصالات يتخذ طابعاً رسمياً. ولذلك تأخذ الهيئة بالاعتبار خيارات بديلة كالمشاركة في البنية التحتية. وهي تهدف إلى الحد من عوائق السياسات أو الأنظمة، المتعلقة بدخول المستثمرين إلى السوق أو الخروج منها.

### المنافسة ومعايير الاتصال

ثانياً: في نطاق المنافسة، قال شهادة إن الهيئة تخطط لإدخال وسائل مختلفة للمنافسة في السوق، ومنها منافسة مركزة على التجهيزات (بمعنى منافسة بين مقدمي خدمات يشغلون شبكتهم)، ومنافسة مركزة على الخدمات (بمعنى منافسة بين مقدمي خدمات يشغلون أو لا يشغلون شبكتهم).

وتتربط الهيئة من عملية إصلاح قطاع الاتصالات، إرساء تسعيرات وتقديم خدمات منافسة لصالح المستهلكين، وحصول تطوير سريع في مجال الاستثمارات، وخاصة في قطاع الخلوي، علماً أن قانون الاتصالات يفرض المنافسة على مستوى كل أسواق خدمات الاتصالات والبنية التحتية، ما عدا خدمات الهاتف الأسفارية والخدمة الصوتية الدولية العمومية وخدمات التلكس والتلفاز.

وأضاف أن الهيئة تتوقع أن تكون المنافسة حافزاً قويا لجذب الاستثمارات وتطوير قطاع الاتصالات، وستبقى بقلته حيال اتفاقات الأسعار عند وجود عدد محدود من مقدمي الخدمات. وقد وضعت نظاماً للقوة التسويقية الهامة مطلع سنة ٢٠٠٨، وهي تعتقد أن حماية المستهلك أمر في غاية الأهمية، والمنافسة سوف تفيده لأنها تخفف الأسعار وترفع جودة الخدمات.

وبغية إدخال المنافسة إلى قطاع الاتصالات، تركز الهيئة على ما يلي:

أعلن رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الهيئة المنظمة للاتصالات (TRA) كمال شهادة أن الهيئة تعكف الآن على مشروعين أساسيين: الأول إعادة تحريك مزايده الهاتفا الخلوي، التي تنتظر تأليف الحكومة الجديدة واتخاذ قرار في مجلس الوزراء، والثاني إطلاق مزايده عالمية لتراخيص خدمات «الحزمة العريضة» (broadband) بين تموز (يوليو) وأيلول (سبتمبر) المقبلين، على أن تستكمل العملية خلال ٣ أشهر تقريباً، مشيراً إلى أن عائداتها قد تفوق العائدات المرتقبة من خصخصة الهاتف الخلوي.

وتشمل خطة الهيئة لترخيص الحزمة العريضة ٣ حوافز لتشجيع الاستثمارات:

١- إصدار عدد محدود من تراخيص الحزمة العريضة، ما عدا التراخيص الممنوح لشركة «اتصالات لبنان» المزمع تأسيسها؛

٢- خلال المدة الأولية يحق حصرياً لشركة اتصالات لبنان والذين نالوا تراخيص الحزمة العريضة والهاتف الخلوي، إنشاء شبكة أساسية لقنوات التوصيل (backhaul)، وأن يزاووا البيع بالجملة ومد الخطوط التآجيرية من شبكاتهم إلى غيرهم من مقدمي الخدمات؛

٣- وحتى نهاية الفترة الأولية تبقى شركة اتصالات لبنان وكذلك المرخص لهم الجدد للحزمة العريضة هم وحدهم مقدمي الخدمات الحائزين على حقوق كاملة لإنشاء وصل معابر اتصالاتهم الدولية وبيع الخدمات الدولية بالجملة أو المفرق.

وكان شهادة يتحدث لدى تناوله مختلف ملفات الاتصالات، خلال «إفطار صحافي» خصصته الهيئة للصحافيين العاملين في الصحف اليومية، أمس في مطعم Paul في الجميزة، وشاركت فيه أيضاً المفوضة وعضو مجلس الإدارة ورئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلكين في الهيئة معاسم عجم، على أن يلي ذلك مناسبات مماثلة لوسائل الإعلام الدورية والمرئية والسموعة.

وقالت عجم في المناسبة إن أهمية هذا اللقاء «تتجلى في كونه أول لقاء مباشر بالصحافة اليومية، وهو يهدف إلى تقديم الهيئة المنظمة للاتصالات نفسها إلى الصحافيين في مناسبة أراذلتها أن تكون ودية غير رسمية، في سياق التأسيس لعلاقة قوية وإيجابية مع وسائل الإعلام كافة، وإتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر مع الصحافيين بهذا الشأن. كما أن الهيئة مهتمة باستطلاع رأي الصحافيين، للوقوف على وجهات نظرها بعملها واستكشاف طبيعة ما يتوقعونه منها، بما يضمن تغطية إعلامية موضوعية وإيجابية في المرحلة المقبلة».

وأكدت أن الهيئة «سوف تسعى إلى تحديد ما يعتبره الصحافيون أوجه قصور في ما يتعلق بتوفير المعلومات لوسائل الإعلام التي يعملون فيها، باعتبار أن الشفافية هي مسألة تحتل المرتبة الأولى في سلم أولويات الهيئة، وهي تعول على وسائل الإعلام لتكون الوسيط بينها وبين الجمهور لزيادة إدراك الناس لما تقوم به من تطوير في سوق الاتصالات».

ودعت عجم الصحافيين إلى التواصل المستمر وزيارة موقع الهيئة الإلكتروني [www.tra.gov.lb](http://www.tra.gov.lb) لمتابعة أخبارها، وختمت بالقول «نأمل ألا تترددوا في الاتصال بنا لسؤال عن أي موضوع يثير اهتمامكم، فنحن على استعداد دائم للقاء وتناش كافة المواضيع التي نغني بها معاً، في سبيل شرح وتحقيق أهداف الهيئة الطموحة لتحريز حقيقي وتطوير سريع لسوق الاتصالات».

ثم دار نقاش بين شهادة وعجم من جهة والحاضرين من جهة أخرى، وتناول خلاله رئيس الهيئة جملة أمور تمحورت حول ٤ مسائل رئيسية، هي:

أولاً: في مجالات الاستثمار، قال شهادة إن فرص الاستثمار الكامنة في قطاع الاتصالات اللبنانية كثيرة ومتنوعة ومغرية، خاصة بالنظر إلى الاستثمارات والتنمية المحدودة التي شهدتها الاقتصاد في السنوات الأخيرة، مشيراً إلى جملة حقائق تؤشر إلى هذا الوضع:

● في سوق الهاتف الثابت، يبلغ معدل اختراق الخطوط الثابتة ما بين ١٨ و ٢٠ في المئة.

● بالنسبة لسوق الهاتف الخلوي، مستوى الإختراق للشركتين معاً يقارب ٣٠ في المئة. وهذا يعني وجود فرص استثمار متاحة في الهاتفين الثابت والخلوي في مرحلة تنمية قطاع الاتصالات.

● سوق الإنترنت حقق استخدامها اختراقاً لافتاً في السوق اللبنانية، وتوازي نسبته ٢٦ في المئة. وشكلت تعرفات الدخول المنخفضة حافز استثمار لأكثر من ٣٠ مقدم خدمة إنترنت، لكن التنافس يخض العدد إلى ٢٠ مقدم خدمات إنترنت و٢ مقدمي خدمات بيانات مرخصة لهم.

● خط الإنترنت الرقمي السريع (ADSL)، الذي وضع قيد الاستعمال سنة ٢٠٠٧، لا يزال اختراقه ضعيفاً، لكن وضعه يتحسن، نظراً للطالبات المتزايدة خلال العام الجاري.

● قررت الحكومة اللبنانية تحريز سوق الاتصالات وخصخصة الهيئات المملوكة للدولة وفتح السوق